(٣) وثائق حول موضوع سكلا تفالا

- معلومات عن سكلا تفالا (وثائق وزارة الخارجية البريطانية).
- نداء من سكلا تفالا إلى شعب مصر (وثائق وزارة الخارجية البريطانية).
- رسالة من سكلا تفالا إلى عدلى باشا يكن (وثائق وزارة الخارجية البريطانية).
- مناقشات فى البرلمان المصرى (مضابط مجلس النواب المصرى).
- ملخص لترجمة مقال فى جريدة «بندر إسلام» الملاوية

(وثائق وزارة الخارجية البريطانية).

سكلا تفالا

وثائق وزارة الخارجية البريطانية
مكتب السجلات العامة
ملف رقم ١٢٣٥٤/٣٧١
رقم الوثيقة ١٨٨٠
سرى للغاية

- شاربورجى دورابجى سكلا تفالا.
- ابن أخت راتان تاتا.
- ولد فى بومباى فى ١٨٧١ وتخرج من جامعة بومباى.
- وصل إلى إنجلترا ١٩٠٥.
- تزوج فى ١٩٠٧.
- فى ١٩٠٩ انضم إلى فرع مانشستر فى I.L.P
- فى ١٩١٦ انضم إلى الحزب الاشتراكى الإنجليزى الذى أصبح فيما بعد الحزب الشيوعى الإنجليزى.
- أسهم فى جميع الحركات والمؤتمرات والروابط المناهضة للاستعمار.

«انتهى»

نداء من سكلا تفالا إلى شعب مصر

وثائق وزارة الخارجية البريطانية
مكتب السجلات العامة
ملف رقم ١٢٣٥٤/٣٧١
رقم الوثيقة ١٨٨٠
٣ يناير ١٩٢٧ «لا يجوز تداولها ولا تصويرها إلا بإذن خاص»

إلى شعب مصر

أيها الإخوة والأخوات..

إننى رجل يؤمن إيمانا عميقا بالشعب، بالشعب العادى. إن أفكار وآراء الناس الفقراء والمضطهدين هى عندى أكثر قيمة من آراء كبار الأغنياء وكبار رجال الدولة.

ولذا فإننى أتوجه إليكم بالحديث أنتم أيها الإخوة والأخوات يا أبناء أرض مصر العريقة، اتوجه إليكم أنشد مساعدتكم فى هذه المحنة المشتركة.

أنا رجل إنجليزى الجنسية، لكننى كرست حياتى كلها من أجل النضال دفاعا عن كل البشر المضطهدين والذين اغتصبت حقوقهم الاقتصادية والسياسية.. اغتصبها هؤلاء الجشعون الذين يريدون أن يستحوذوا لأنفسهم على كل ما هو جميل فى هذا العالم، وأن يرفضوا سلطانهم، كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا - على الإنسانية جمعاء، والذين لا يتورعون عن اغتصاب أوطان الشعوب الأخرى وانتهاك حقوقها.

إن بريطانيا العظمى وهى دولة قوية مولعة ولعا شديدا بـغتصاب حقوق الشعوب الأخرى، وبفرض سيطرتها عليها مستندة إلى مختلف الحجج والذرائع.

لكنه وفى بريطانيا العظمى نفسها يوجد الملايين من أبناء الطبقة العاملة الذين لا يشاركون فى حكم بلادهم، ولا يرغبون مطلقا فى أن تفرض بلادهم نفوذها على شعوب بلدان أخرى.

ومن بين أبناء هذه الطبقة برز الحزب الشيوعى فى بريطانيا العظمى، ذلك الحزب الذى يطالب ويناضل من أجل المساواة والاستقلال للأمم جميعا، ومن أجل الحرية والمساواة بين أبناء الأمة الواحدة.

إن حى «نورث باترسى» هو واحد من أحياء الطبقة العاملة فى تلك المدينة الكبيرة، لندن، ويزخر هذا الحى بالمواطنين ذوى التفكير السليم، والذين علموا برغبتى فى النضال من أجل المظلومين فأبدوا سعة أفق وتخلصوا من كل الشوائب التى يثيرها كونى من أصل هندى ومن كل المخاوف الزائفة عن كونى أمثل الأممية الشيوعية، تخلصوا من كل ذلك وأرسلوا بى عضوا فى مجلس العموم البريطانى.

ولما كنت العضو الوحيد فى مجلس العموم الذى يمثل الحزب الشيوعى، ونظرا لكونى من أصل شرقى فإن عملى كعضو فى المجلس يواجه صعوبات شديدة. ذلك أننى أفكر وأتكلم بطريقة تختلف تماما عن بقية الـ٦١٤ عضوا فى مجلس العموم.

ومصر المسكينة هى الأخرى واحدة من تلك البلدان التى تعانى المتاعب نتيجة انهمهم وجشع عدد ضئيل من العائلات الغنية فى بريطانيا العظمى.

وفى البرلمان يدعى جميع أعضاء المحافظين أنهم يريدون اتخاذ موقف عادل فى مصر، لكن هذا الموقف العادل يجب أن يحافظ على استمرار حكمهم وتحكمهم فى مصر. أما الأحرار فإنهم يدعون اتخاذ موقف أكثر تحررا من المحافظين لكنهم مع ذلك يرون ضرورة الاحتفاظ بمصر والسودان من أجل مصالح بلدهم ومصالح الطبقات الغنية. وحتى حزب العمال الذى كان يوما حزبا اشتراكيا يؤمن بالإخوة والمساواة بين الأمم قد تحول بشكل سافر ومضحك تحت قيادة رامزى ماكدونالد الذى أصبح أكثر ولعا بالاستحواذ على السلطة لشخصه من ولعه بالاشتراكية للجماهير.

إن الخطاب الوقح الذى أرسله ماكدونالد إلى سعد زغلول باشا لهو خير تعبير عن وحشية وتعطش الغزاة إلى دماء شعب أعزل.

والحقيقة أنه ما من وزير للخارجية من حزب المحافظين أو الأحرار كان بوسعه أن يكتب مثل هذه الرسالة المخزية والوقحة التى وجهها ماكدونالد يوما إلى زغلول.

وفى محاولة للتستر خلف الالتزام المزعوم بقرارات الحزب فإن قادة المجموعة البرلمانية لحزب العمال لا يتورعون عن المجاهرة بالعمل على انتهاك حريات شعوب العالم.

ولا شك أن موقفا كهذا يثير الغثيان، لكننا يجب أن نتمسك بالأمل والثقة التى تبثها فى نفوسنا نضالات الشعب العادى فى بريطانيا العظمى.

وعندما كان البرلمان البريطانى يناقش مسألة الغرامة التى فرضت ظلما على مصر ومقدارها ٥٠٠،٠٠٠ جنيه، أو عملية الاستئثار بالسودان لصالح المستغلين البريطانيين كان علىّ أنا وحدى أن أخوض نضالا منفردا ضد هذا الظلم الفادح.

ليس هناك فحسب، لكننى توجهت بالنداءات العديدة إلى الطبقة العاملة فى بريطانيا العظمى لتعمل على منع قادة المجموعة البرلمانية لحزب العمال من ارتكاب مثل هذه اللصوصية ضد مصر.

وعلى هذا المنوال، فإننى قد وطدت العزم على الدفاع عن الحرية القومية لجميع الأمم وعن حقوق العمال والفلاحين فى أن يستمتعوا - هم وليس غيرهم - بثمار كدهم وكدحهم.

وعلى أية حال، فإنه من أجل الاستمرار بفاعلية فى مثل هذا النشاط سواء فى البرلمان أو فى أوساط الرأى العام فإن الإنسان يكون بحاجة ماسة إلى دراسة الأوضاع الحقيقية بنفسه.

فربما كان الرسميون الإنجليز فى مصر مخلصين وجادين فى عملهم، لكنهم ربما كانوا أيضا يتمسكون بوجهة نظر خاصة، وهذه الوجهة النظر الخاصة هى التى تسيطر على تصرفات وزارة الخارجية البريطانية ومن حقى كعضو فى البرلمان أن أطلب الاطلاع عليها.

وفوق ذلك، فإننى أرى أنه من الضرورى أن أطلع بنفسى على آراء الشعب المصرى ومواقفه، وتنظيماته وخاصة مواقف وتطلعات عماله وفلاحيه.

لكن المشكلة هى أننى رجل فقير ولولا ذلك لزرت بلدكم العريق مرات عديدة. ولقد تمكنت من أن أرتب نفسى لرحلة إلى الهند، وكان طبيعيا أن تتجه أنظارى لزيارة مصر، وأعددت برنامجا قصيرا لكنه مشحون بالعمل لهذه الزيارة التى رأيت أن تتم خلال شهر مارس أو إبريل خلال عودتى من الهند فى طريقى إلى لندن. وقد بدأت فى الحصول على تأشيرات السفر اللازمة لمثل هذه الرحلة وقد حصلت على جواز السفر بعد سلسلة من الاتصالات بوزارة الخارجية البريطانية متضمنا الإذن بالسفر إلى الهند ومصر.

وبعد ذلك توجهت بنفس إلى المفوضية الملكية المصرية فى شارع تشارلس رقم ٧ بلندن

طالبا تأشيرة دخول إلى مصر وأخبرونى هناك أنهم سوف يبرقون إلى القاهرة للاستئذان فى منحى التأشيرة.

وفى اليوم التالى أخبرونى أن سلطات القاهرة قد رفضت منحى التأشيرة ومن ثم فقد قامت القنصلية فعليا بمنعى من زيارة مصر، تلك الزيارة الضرورية لممارسة واجباتى البرلمانية سواء تجاه الشعب البريطانى أو الشعب المصرى المعذب.

أيها الرفاق... أيها الأصدقاء...

ما هو معنى ذلك كله؟ هل منعت من دخول مصر لأننى عضو فى الحزب الشيوعى؟ هل أيد أى حزب شيوعى فى أى بلد من بلدان العالم استغلال الإمبرياليين للشعب المصرى؟ هل ناضل أى عضو فى البرلمان البريطانى من أى حزب من الأحزاب مثلما ناضلت أنا بحماس وإخلاص دفاعا عن حقوقكم؟ أنتم يا من كرمتم رامزى ماكدونالد وأهديتموه صينية قهوة من الفضة، أنتم يا من تكرمون وترحبون بأى عضو آخر من الأعضاء الستمائة والأربعة عشر فى البرلمان؟ هل صحيح أنكم تمنعون رجلا فقيرا مثلى من دخول بلادكم لمجرد أننى أناضل من أجل الحرية الكاملة لشعب بلادكم ومن أجل تخلصه من أى تحكم أو استغلال أجنبى أيا كانت جنسية القائمين به؟ وهل من حق أصدقائى الهنود أن يفترضوا أن المصريين يضطهدوننى وأنا العضو الشرقى الوحيد فى البرلمان البريطانى بينما لا يمنعون أى عضو آخر فى البرلمان، هؤلاء الأعضاء الذين أيدوا فرض غرامة النصف مليون جنيه إسترلينى على مصر والذين طردوكم من أراضى إقليمكم السودان؟ أم ماذا يا شعب مصر؟ هل برلمانكم مجرد ألعوبة، وهل كان وزراؤكم مجرد منفذين مطيعين لتعليمات بريطانية بمنعى من دخول مصر؟ أم أن استقلالكم وبرلمانكم محدودا الأثر؟ أم تخشون أننى بعد زيارتى لمصر سوف أكف عن اعتقادى بعدالة قضيتكم؟

تكلموا، تكلموا يا أبناء مصر.. تكلموا، تكلموا بأعلى صوتكم. وبأصرح وبأسرع ما يمكن، حتى أستطيع أن أستمع إلى صوتكم وإلى إرادتكم من هنا، من بعيد من بومباى..

ولعلنى فى النهاية أستطيع أن أزور مصر فى طريق عودتى..».

شابورجى سكلاتفالا

عضو فى البرلمان البريطانى

وفى الحزب الشيوعى البريطانى

رسالة من سكلا تفالا إلى عدلى باشا يكن

وثائق وزارة الخارجية البريطانية
مكتب السجلات العامة
ملف رقم ٣٧١/ ١٢٣٥٤
رقم الوثيقة ١٨٨٠
«سرى»

حضرة صاحب السعادة عدلى باشا يكن؛
رئيس الوزراء - القاهرة
يا صاحب السعادة

ربما وصل إلى علمكم أن طلبى المتواضع الذى تقدمت به طالبا منحى تأشيرة الدخول لزيارة مصر قد قوبل بالرفض من قبل المفوضية الملكية المصرية فى لندن، التى أبلغتنى أن هذا الرفض قد تقرر بناء على تعليمات من القاهرة.

هل تسمحون لى أن أقرر لكم أن هذا موقف غير عادى وغير مقبول تجاه عضو فى البرلمان البريطانى؟ أننا لا نزعم لأنفسنا تعاليا على القانون ولا استثناء من أحكامه، وفى حالة قيام أى فرد منا خلال إقامته فى مصر بأى انتهاك لقانون بلادكم فإنه من المتعين إخضاعه للعقاب المقرر وفقا للقانون.

كما أن أحدا لا يطلب منكم انتهاك قواعدكم الدستورية من أجل تلبية رغبة أعضاء البرلمان البريطانى فى زيارة مصر.

وعلى أية حال فإن بريطانيا العظمى لا تزال تدعى - أن صدقا أو كذبا - سيطرتها

على مصر، ولا تزال تحتفظ بمندوبين رسميين – عسكريين ومدنيين فى مصر. ومن وقت قريب فرضت عليكم غرامة قدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى، ثم أحكمت – بشكل أو بآخر– سيطرتها الكاملة على السودان.

وفى مثل هذه الظروف فإن واجب عضو البرلمان البريطانى إزاء شعب بريطانيا العظمى وإزاء الشعب المصرى المضطهد هو أن يدين كل ما هو خاطئ.

وإن منع عضو فى البرلمان من القيام بزيارة هذا هدفها لهو تعنت لا يقبله أى عرف دستورى ولا أى تفكير متحضر.

هل تلتزم حكومتكم بمبدأ عام يقول إنه طالما أننى عضو فى الحزب الشيوعى فإن ذلك يجردنى من حقوقى كشخص انتخب عضوا فى البرلمان البريطانى؟

وفوق ذلك، هل تخلى الحزب الشيوعى فى بريطانيا العظمى يوما عن إعلان تأييده لحق مصر الكامل فى حريتها التامة غير المنقوصة؟

أم هل خفى عليكم أنه ما من عضو من مجلس العموم البريطانى من ممثلى أى حزب من الأحزاب الأخرى قد دافع عن قضية مصر فى جلسات البرلمان البريطانى الإمبريالى بنفس الحماس والإخلاص والتفانى التى دافعت بها أنا؟..

ألا تعلمون سعادتكم أن اتخاذكم قرارا بمنعى من دخول مصر بعد أن منحتنى وزارة الخارجية البريطانية موافقتها على ذلك سوف يعطى الفرصة لأعداء بلادكم من البريطانيين لكى يشهروا بموقفكم هذا أمام العالم أجمع متخذين منه دليلا على «الاستبداد الشرقى الضيق الأفق» إذا قورن «بالديمقراطية البريطانية».

أم أنكم تتصورون – أنتم أيضا – أن عضوا فى البرلمان البريطانى يمكن أن يعامل بهذا الأسلوب طالما أنه من أصل شرقى بينما لا تجرؤون مطلقا على منع أى عضو آخر من أصل أوروبى بالرغم من موقفه المعادى لبلادكم؟

أم أن وزراءكم يخضعون لتعليمات الرسميين البريطانيين، وإن كان الأمر كذلك، أفلا يعتبر ذلك انتهاكا لكرامة مصر ولحرماتها؟

أم أن الدعاوى المصرية من الضعف بحيث تخشون من أن تغير إيمانى بها بمجرد رؤيتى لواقعكم ولشعبكم، أنا الذى دافعت عنكم باستمرار دفاعا مستميتا؟

أم أن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ناجما عن التسرع فى اتخاذ القرار؟

وعلى أية حال – وأيا كان السبب فإننى أشعر بالأمل يحدونى وأنا أتوجه إلى سعادتكم بهذا النداء الحار بإعادة النظر فى هذا القرار الصادر من حكومتكم.

وسوف أكون ممتنا غاية الامتنان لو تفضلتم وشرفتمونى بإرسال موافقتكم برقيا على عنوانى فى بومباى طرف البنك المركزى ببومباى، وذلك حتى أستطيع الإسراع باتخاذ الترتيبات اللازمة لزيارة بلادكم العريقة أثناء عودتى فى مارس.

ولسوف أظل دوما – يا صاحب السعادة

الصديق الوفى للشعب المصرى المضطهد.

شابورجى سكلا تفالا

ملحوظة: أرجو أن تتفضلوا سيادتكم بإرسال نسخة من ردكم إلى سكرتيرى بمجلس العموم بلندن.

موضوع النائب البريطانى سكلا تفالا

مضبطة الجلسة العشرين لمجلس النواب
يوم الاثنين ١٧ يناير ١٩٢٧
المنعقدة برئاسة سعد باشا زغلول
صفحة ٢٧٤ وما بعدها من المحاضر الرسمية

... ثم تلى السؤال الموجه من حضرة الدكتور حامد محمود إلى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية ونصه: «هل صحيح أن المفوضية المصرية بلندرة رفضت التأشير على جواز سفر مستر سكلا تفالا العضو فى مجلس النواب البريطانى بالترخيص لجنابه بزيارة مصر..؟

وهل تصرفت المفوضية المصرية بلندرة هذا التصرف من تلقاء نفسها أو بعد استشارة وزارة الخارجية المصرية؟ وهل لا يرى دولة الوزير أن الأجدر بالحكومة المصرية أن تصدر الآن قرارا تلغرافيا بالترخيص لنائب ينتسب إلى هيئة نيابية محترمة بزيارة البلاد؟».

وزير الخارجية:

فى جدول أعمال اليوم استجواب خاص بنفس الموضوع وسيؤجل هذا الاستجواب.. فهل لا يرى حضرة العضو المحترم تأجيل هذا السؤال حتى ينظر مع الاستجواب المشار إليه فى جلسة واحدة..؟

الدكتور حامد محمود:

أرى أن يجاب على السؤال الآن حتى يتنور المجلس ويستعد للمناقشة فى موضوع الاستجواب..

وزير الخارجية:

هو كذلك.. والجواب على السؤال ما يأتى:

«نعم رفضت القنصلية المصرية العامة فى لندرة التأشيرة على جواز سفر المستر سكلا تفالا وقد كان ذلك بناءً على التعليمات التى تلفتها من وزارة الداخلية المصرية. أما الإجابة عن الفقرة الأخيرة من السؤال فبالنفى».

ثم أشير إلى الاستجواب المقدم من حضرة حسن سيد أحمد نافع أفندى إلى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بشأن منع الحكومة المصرية المستر سكلا تفالا عضو مجلس النواب البريطانى من الدخول إلى القطر المصرى.

وزير الخارجية:

يطلب دولة وزير الداخلية تأجيل الإجابة على هذا الاستجواب ثمانية أيام.

الرئيس:

هل يمانع حضرة مقدم الاستجواب فى طلب التأجيل..؟

حسن سيد أحمد نافع أفندى:

لا مانع عندى من التأجيل..

الرئيس:

إذن تقرر تأجيل هذا الاستجواب ثمانية أيام.

موضوع النائب البريطانى سكلا تفالا

مضبطة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب
يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧
المنعقدة برئاسة سعد زغلول ثم
مصطفى النحاس ص٣١٦ وبعدها
من المحاضر الرسمية

... ثم تلى الاستجواب المقدم من حضرة حسن سيد أحمد نافع أفندى إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ونصه:

أ- ما هى الأسباب التى حدت بالحكومة أن تمنع نائبا بريطانيا هو المستر سكلا تفالا من الدخول إلى القطر المصرى مع ما اشتهر به هذا النائب من العطف على مصر والدفاع عنا فى مجلس العموم الإنجليزى، ومع أنه أعلن بأن حضوره إلينا إنما هو لدرس أحوالنا؟

ب- وهل يتفق هذا المنع وما أعلنته الحكومة فى خطبة الرئيس أولا وثانيا من أطراد حسن التفاهم وتحسن العلائق بيننا وبين الدول الأجنبية عامة وبريطانيا خاصة؟

جـ- وهل يتفضل دولة رئيس الحكومة بأن يعد المجلس بإعادة النظر فى هذه المسألة؟

رئيس مجلس الوزراء:

المستر سكلا تفالا نائب شيوعى وقد سبق لحكومة الولايات المتحدة أن منعته من دخول بلادها بسبب ما ألقاه من الخطب وما دعا إليه من الهياج والثورة، كما سبق أن حكم عليه من المحاكم الإنجليزية نفسها بتهمة التحريض على الإخلال بالأمن. ولا يخفى على حضرة المستجوب أن نشر مبادئ الشيوعية والدعوى إليها عمل معاقب عليه فى مصر بمقتضى

المادة ١٥١ من قانون العقوبات وقد جرت الحكومة على محاربة الشيوعية ومنعها من التسرب إلى البلاد بمنع المعتنقين لمبادئها من الدخول إلى القطر المصرى.

لذلك رأت وزارة الداخلية عدم السماح للنائب الشيوعى المذكور بالدخول إلى البلاد وأرسلت تعليماتها بذلك إلى القنصلية الملكية المصرية بلندن. وهذا المنع لا يخالف ما جاء فى خطاب الرئيس وأشار إليه حضرة العضو المحترم. ولا ترى الحكومة محلا لإعادة النظر فى هذه المسألة.

حسن سيد أحمد نافع أفندى:

لم أوجه هذا الاستجواب دفاعا عن شخص المستر سكلا تفالا ولا بسبب الاتحاد معه فى أية فكرة اجتماعية أو سياسية ولكن بالنظر لكونه نائبا فى أكبر هيئة نيابية تمثل أعرق أمة دستورية وقد منعته حكومتنا من دخول بلادنا. رأينا أن واجبنا حيال الشركة فى مبدأ النيابة عن الأمة يقضى علينا بمطالبة الحكومة بالتصريح بالأسباب الحقيقية التى دعت إلى منعه من خدول مصر لأنه لا يليق بنا ونحن أمة دستورية فى نظر الدول الأخرى أن نعتدى على كرامة النيابة فى حد ذاتها دون بيان الأسباب. لقد منع المستر سكلا تفالا إداريا من النزول فى أرض مصر ولم يشر قرار المنع إلى أى شىء من البيانات التى أدلى بها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

إن نائبا محترما مثل المستر سكلا تفالا يشعر بقيمة المسئولية الملقاة على عاتقه بصفته ممثلا لأمة عظيمة وشعب راق لنا معه صلات كبيرة.

لا أظن أن نائبا مثله يأتى عملا منكرا أو يقوم بنشر أية دعوة ضد نظام البلاد. وهذا فضلا عن أن لنا من قوانيننا ما يقف سدا منيعا ضد كل محاولة للإخلال بأنظمة البلاد المرعية.

عبدالحميد سعيد أفندى:

هل أطلع حضرة العضو المحترم على التصريح الذى ألقاه المستر سكلا تفالا فى الهند ومؤداه أن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية؟

حسن سيد أحمد نافع أفندى:

ذكرت بعض الصحف أن المستر سكلا تفالا صرح بأن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية وأنه يريد زيارتها ليقف بنفسه على إدارة دولته لهذا الجزء من الإمبراطورية

(مقاطعة). هذا ما ذكرته الجرائد ولكن ورد لا أثر من واحد من المصريين كتب شخصية من المستر سكلا تفالا ينفى ما ذكرته الجرائد ويعبر عن آرائه الشخصية نحو مصر، واسمحوا لى أن أتلوا على حضراتكم ترجمة إحدى الفقرات من بعض خطاباته:

«لا مرية أن البرلمان البريطانى لا يفتأ يدعى ظلما واقتدارا حق الرقابة العليا على المرافق المصرية ويحتفظ بممثلين عسكريين فى الأراضى المصرية والسودانية. فبصفتى عضوا فى هذا البرلمان أجد من واجبى إزاء الشعبين البريطانى والمصرى أن آتى إلى مصر لدرس مسائل معينة فى مواقعها».

ويجمل بى أن أذكر لحضراتكم بهذه المناسبة أن المستر سكلا تفالا انضم بعد انتخابه نائبا عن العمال فى سنة ١٩٢٢ إلى الهيئة المصرية الإنجليزية التى ألفت فى سنة ١٩٢١ لدفاع عن مصر وقد كان هذا من الأسباب التى دعت إلى تقديم الاستجواب لمعرفة أسباب منعه من زيارة مصر، حتى لا يقال إن دولته أباحت له الحضور إلى مصر ومكنته من الحصول على التصريح اللازم من وزارة الخارجية البريطانية ولكن حكومة مصر هى التى منعته من دخول بلادها.

إننا لا نتهيب أى شخص مهما كانت آراؤه لأننا نزن جميع الآراء والأفعال ونكرم كل الضيوف مع احترام قوانينا ومبادئنا.

الرئيس:

هل تريد أن نصرح له بدخول مصر بعد أن حكمت عليه محاكم بلاده بتهمة التحريض على الإخلال بالأمن وبعد أن منعته حكومة الولايات المتحدة من دخول بلادها؟

حسن سيد أحمد نافع أفندى:

إن إجابة دولة رئيس مجلس الوزراء دلت على أننا لم نتحد شخص المستر سكلا تفالا.

محمد صالح حرب أفندى:

كنت أنتظر من حضرة الزميل حسن نافع أفندى بعد أن نقلت التلغرافات العمومية ما نقلت من تصريحات المستر سكالا تفالا التى أراد أن يستعين فيها برئيس الوزارة البريطانية على دخول مصر باعتبارها جزءا من الإمبراطورية البريطانية، كنت أنتظر أن يسحب استجوابه احتجاجا على هذا التصريح.

(تصفيق)

إن هذا التصريح قد افقد المستر سكالا تفالا كل عطف فى هذه البلاد لأن مصر لم تكن يوما ما ولن تكون تابعة للإمبراطورية البريطانية. إنه ليؤلمنا سماع هذه النغمة الكريهة من وقت لآخر.. إن القلوب التى امتلأت بحب الحرية لا تزال فى صدورنا كما إن أشباح النفوس التى سالت دماؤها على حد السيوف وأسنة الرماح فى سبيل الحصول على استقلال البلاد لا تزال ماثلة أمام أعيننا..

(تصفيق)

إننا يا حضرات النواب الكرام نغار على استقلالنا أن يمس حتى ولو بالكلام ولهذا نحن لا يمكننا مطلقا أن نقبل فى ضيافتنا رجلا يريد أن يهبط أرضنا باعتبار إنها جزء من الإمبراطورية البريطانية.

لهذا أتقدم لحضراتكم راجيا أن تؤيدوا الحكومة فى تصرفها كما أطلب من الحكومة أن تصر إلى النهاية على منع هذا النائب من دخول بلادنا.

(تصفيق)

محمد حافظ رمضان بك:

أردت أن أتكلم فى هذه المسألة لأمرين:

الأول – هو أن النائب الوحيد الذى احتج فى مجلس النواب البريطانى على غرامة الخمسمائة ألف جنيه التى فرضت على مصر بسبب حادثة مقتل السردار إنما هو النائب الذى يمنع الآن من دخول القطر المصرى.

والثانى – هو أن هذا النائب الوحيد أيضا الذى اعترض على الإجراءات التى اتخذت فى السودان ولست ألقى كلامى هذا على عواهنه فإن ما أبديه ثابت فى أعمال مجلس النواب البريطانى وفى خطاب خاص أرسله لى النائب المذكور جاء فيه:

«ليس هناك من شك فى أن البرلمان البريطانى مهما كان غير عادل – ما زال يريد أن تكون له الرقابة العليا على الشئون المصرية. ما زال يريد الاحتفاظ بممثليه العسكريين والمدنيين فى البلاد المصرية والسودانية ولكنى كعضو من أعضاء البرلمان البريطانى كان واجبا علىّ للشعبين البريطانى والمصرى أن أحضر إلى مصر وأن أدرس بعض المشاكل فى مكانها وأن أكون على علم وتجربة بالروح والحالة العامة للجماعات فى الأمة المصرية.

وبعد قليل من المناقشات حصلت على جواز سفر وأشرت عليه وزارة الخارجية البريطانية بالتصريح بزيارة مصر فذهبت إلى المفوضية الملكية المصرية بشارع شارلس نمرة ٧ بلندن للتأشير عليه يوم ٢٨ ديسمبر وهناك أخبرنى الموظف المختص المصرى أنه مضطر إلى طلب الموافقة من القاهرة».

لاحظوا يا حضرات الأعضاء أنه ليس من المعتاد دائما أن تطلب مفوضياتنا إذنا من الحكومة المصرية فى أمثال هذه الأحوال فلا بد أن يكون قد أوعز إليه بذلك من الحكومة البريطانية. وجاء فى خطابه أيضا ما نصه: «وارسل أثناء وجودى إشارة برقية إلى مصر لأنى كنت راحلا إلى الهند فى نفس الأسبوع، وفى اليوم التالى (الأربعاء ٢٩ ديسمبر) أبلغت رسميا أن الحكومة المصرية لا توافق على منح الترخيص وأنها لا تسمح لى بزيارة مصر تأدية لواجب عام دون جزاء. هل رأيتم جهادى فى البرلمان البريطانى أثناء المناقشة فى غرامة النصف مليون جنيه الممقوتة التى فرضت على بلادكم. وأثناء انتزاع السودان منكم لصالح الممولين البريطانيين؟ فهل كان أى عضو من أعضاء البرلمان من أى حزب أكثر إخلاصا لكم وعدالة قضيتكم؟».

فى الواقع يا حضرات الزملاء إن هذا النائب لم يك نائبا بريطانيا فقط، بل الحقيقة أنه عضو جمعية أنشئت فى العالم الغربى وستجتمع فى يوم ١٠ فبراير القادم وهى ضد كل استعمار غربى، جمعية أعضاؤها فى جميع البلاد المحايدة كالسويد والنرويج والدانمارك وغيرها ونظريتها أن جمعية الأمم الحاضرة أنها هى جمعية حكومات تريد أن تقتسم بلاد الضعفاء، وإذا أريد أن توجد جمعية أمم حقيقية وجب أن تكون أعمال جمعية الأمم وتصريحاتها موجهة ضد كل استعمار وللأخذ بناصر الأمم المستضعفة.

ولم يك هذا النائب وحده فى هذه الجمعية بل كان فيها أيضا المستر لانسيرى النائب البريطانى وزميله المستر جيمس باكستتى. أيعقل أن يحضر إلى مصر رجل هذا شأنه ليدافع عن الاستعمار البريطانى مع أنه حوكم فى بلاده من أجل آرائه ضد الاستعمار. ولو كانت حقيقة أحوال هذا النائب كما ذكر لمنع من الدخول إلى الهند كما منع من الدخول إلى مصر ولكن الرجل أراد أن يقيم الحجة على تدخل الحكومة البريطانية فى شئون دولة اعترف باستقلالها بأن طلب التصريح بالسفر بصفته نائبا بريطانيا. علينا أن نحذر آراء بعض الرجال السياسيين هنا وهناك إذا كانوا يعتمدون فى ترويج آرائهم على القوة والعنف.

أشير إلى قانون العقوبات ولكن متى يطبق هذا القانون؟ هل يطبق على كل رجل له مبدأ سياسى أو اجتماعى؟ الجواب بالطبع بالنفى لأنه لا يعاقب إلا من يستعمل العنف فى تنفيذ مبادئه. وتأييدا لقولى أذكر أن المحاكم المصرية قد برأت كثيرا من الشيوعيين الذين لم يرتكبوا أعمالا يعاقب عليها تنفيذا لمبادئهم ولا يمكن أن يحاكم الناس على آرائهم وعقائدهم فالآراء والعقائد يجب أن تكون حرة طليقة وليس يصح أن يحجر على الناس فى أفهامهم وعقولهم.

والخلاصة أنه لم يمنع من الدخول إلى بلادنا لأنه شيوعى به لأنه عضو فى جمعية ضد الاستعمار. ومن العار يا حضرات الزملاء أن نقف موقفا سلبيا فى مسألة تختص برجل هو الشخص الوحيد الذى دافع عنا فى وقت عصيب لم يأخذ فيه بناصرنا أحد.. ورأيى الصريح أن نطالب حكومتنا بأن لا تستمر فى هذا المنع.

عبدالحليم العلايلى بك:

يقول حضرة الزميل بأن هذا النائب قد منع من الدخول إلى بلادنا لأن آراءه ضد الاستعمار فأسأل حضرته عن العلة التى لأجلها منعت الولايات المتحدة دخوله فى بلادها..؟

محمد حافظ رمضان بك:

ألا يعرف حضرة العضو المحترم إلى أى حد وصل نفوذ بريطانيا العظمى؟

عبدالحليم العلايلى بك:

حتى فى الولايات المتحدة؟

محمد حافظ رمضان بك:

ألا تعلم حضرتك إنه يوجد فى الولايات المتحدة من يعمل للمصالح البريطانية؟ هل لا يعلم حضرة العضو بوجود ما يسمونه فى العرف السياسى بالمجاملة الدولية؟ فإذا لم يكن قد منع بسبب آرائه السياسية فبماذا تعلل عمل المفوضية المصرية فى أخذ رأى الحكومة المصرية؟

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية:

قد يحصل ذلك فى الأحوال الاستثنائية، وقد اتبع ذلك فى حالتنا هذه لأنه نائب بريطانى معروف بمبادئه الشيوعية وليس المنع لسبب آخر، أما دفاعه عنا فنحن نشكره عليه ولكنى أصرح بأنى لا أنتظر خيرا كثيرا من دفاع الشيوعيين عنا.

محمد حافظ رمضان بك:

ليست المسألة شيوعية، وإنما هى مسألة سياسية استثنائية فقد دافع هذا النائب البريطانى عن مصر ولذلك أوعزوا إلى المفوضية أن تأخذ رأى الحكومة المصرية ليفسحوا المجال لرفض التصريح بدخوله إلى مصر.

عبدالرحمن عزام أفندى:

أريد أن أستعلم أولا من دولة رئيس مجلس الوزراء هل حصل احتجاج من الحكومة الإنجليزية أو من أحد ممثليها على منع هذا النائب؟

رئيس الوزراء ووزير الداخلية:

لم يحصل أى احتجاج.

عبدالرحمن عزام أفندى:

أردت بهذا السؤال أن ألفت نظر حضراتكم أن الحملة التى أشهرت على المستر سكلا تفالا بأنه رجل يؤيد الاستعمار البريطانى ويدعو إليه فى مصر إنما هى حملة غير حقيقة أصلا ولا تستند إلى شىء من الصواب. والدليل على ذلك أنه لو منع نائب آخر لا يعتنق مبادئ المستر سكلا تفالا المتطرفة لاحتجت الحكومة الإنجليزية على هذا التصرف وإنى أرى هذا كافيا فى أن يزيل من أذهان حضراتكم آثار الحملة التى أريد بها أن تنزع من قلوبكم العطف على ذلك النائب المحترم. تقول الحكومة إن المستر سكالا تفالا منع من دخول هذه البلاد لأنه شيوعى دخل السجن مرارا ومنع من الدخول فى أمريكا وهذا القول غير مجد لأن الكثيرين من زملائى المحترمين أعضاء هذا المجلس قد حوكموا ودخلوا السجون فكان ذلك مدعاة لفخارهم وموضعا لاحترامكم وتقديركم.

.....

.....

نحن لا نريد أن ننشر دعاية ولكنا نطلب من الحكومة ألا تضطهد عقيدة وقد كان الأجدر بها أن تسأل المستر سكلا تفالا قبل كل شىء عن الغرض من مجيئه إلى بلادنا أما أن ترفض الحكومة التصريح بدخوله إلى بلادنا دون أية مخابرة كما ترفض مجرما شديد الإجرام مع إنه نائب انتخب رغم إرادة الأحزاب الإنجليزية كلها فى دائرة (باتريس) فهو إذا رجل عظيم، ولو لم يكن كذلك (وهو هندى الجنس) لما حاز فى إنجلترا أصوات الإنجليز أنفسهم وقد تألبت عليه الأحزاب كلها ضده.

لذلك أرجو من الحكومة أن تعيد النظر فى مسألة المستر سكلا تفالا وأن تتخذ فى الوقت عينه كل الإجراءات الكافية التى تكفل منع الشيوعية من التسرب إلى بلادنا لا سيما وأن بين أيديها قوانين شديدة لا توجد فى بلاد أخرى فلها أن تطبقها كما تشاء. أما أنها تمنع دون أن تسأل فهو فى نظرى تعسف يصح فيه ما قيل من أنه نكران للجميل ومخالفة صريحة لأبسط قواعد العدالة.

حسين هلال بك:

أؤيد الحكومة كل التأييد فى الخطة التى اتخذتها لمنع المستر سكالا تفالا من الدخول فى هذه البلاد، أؤيدها أولا للاعتبارات التى ذكرت أمام هذه الهيئة المحترمة وأخص بالذكر منها اعتناقه للأفكار الشيوعية التى نحاربها جميعا.

وأرى أيضا أنه يجب علينا أن لا نطمئن مطلقا إلى أى إنجليزى مهما كانت صفته. (ضجة).

الدكتور محجوب ثابت:

يا حضرات النواب... إنى أرى من الخطر ومسألة العمال عندنا فى أول نشأتها والمجلس مهتم بها جد الاهتمام أن يسمح بالتهويش عليها باختلاطها بعناصر تدين بالشيوعية أو ينسب إليها اعتناق هذا المبدأ. وبصفتى نائبا تشرفت بالحضور إلى هذا المجلس للدفاع عن مصالح العمال مع زملائى الأفاضل من النواب ولمساعدة(*) الحكومة (ضحك) أرى ونحن فى وقت يراد فيه الصيد فى الماء العكر بكل الوسائل أن من واجبنا أن لا نمكن شيويعا كائنا من كان من الحضور إلى هذه البلاد.

حفنى محمود سليمان بك:

لقد اتخذت الحكومة مع المستر سكلا تفالا تلك الإجراءات القاسية مستندة إلى أن مبادئه تختلف مع مبادئ ونظم البلاد ولكنى أشعر بأن فى هذه البلاد مبادئ تضارع فى تطرفها وخطرها مبادئ المستر سكلا تفالا، فإذا كان المستر سكلا تفالا شيوعيا متطرفا فإن هنا قوما متطرفين فى الرجعية يقومون فى جامعتنا الوحيدة بنشر مبادئهم وبثها فى أبنائها فهل لنا وقد سمعنا من الحكومة أنها منعت حضرة النائب الشيوعى من الدخول إلى القطر المصرى من أجل مبادئه. أن نطلب من الحكومة أن تذكر أن مبادئ أولئك القوم تناقض أول مبدأ من مبادئ الدستور وهو أن الأمة مصدر جميع السلطات (تصفيق).

عبدالسلام عبدالغفار بك:

إننى أؤيد الحكومة بكل قواى فى الإجراءات التى اتخذتها ضد المستر سكلا تفالا ولست أرى لحضرات النواب أى حق فى أن يغمزوا الحكومة ويلمزوها لأنها فعلت ما فعلته أمريكا وهى أغنى بلاد العالم. إن الحكومة باحتذائها مثال الولايات المتحدة فى تصرفها إزاء حضرة النائب الشيوعى المحترم قد رفعت من شأن مصر الناهضة.

وعلى كل حال فالشيوعية مكروهة وأنا أحبذ تصرف الحكومة فى هذا الحادث وأرجو أن تؤيدوها وأن تطلبوا منها الاستمرار على اتباع هذه الخطة.

الدكتور عبدالخالق محمد سليم:

إن ما أعرفه من مئات الهنود الذين كنت أقابلهم بلندن يوم كنت طالبا بها أنهم يكثرون الشكوى من الإدارة البريطانية وبالفعل تكونت جمعيات مختلفة. وبما أن حضرة النائب الشيوعى هندى الأصل فإنى أرجو أن يقصر مجهوداته على بلاده الأصلية الهند وأن يحصر مساعيه فى الدفاع عن مصالحها.

أحمد رمزى بك:

قال بعض زملائى الأفاضل إن بلدنا ديمقراطى لا يجوز أن تحارب فيه حرية الفكر وعندى الديمقراطية شىء والشيوعية شىء آخر فإن الشيوعية تهدم المساواة.. وتجعل طبقة تعلو غيرها من الطبقات كما أنها لا تحترم الملكية ولا تعرف الحرمات التى أقرها الدستور. قالوا أيضا إن احترام الفكر واجب ولكن إذا كان الرجل يجىء إلينا ويخرج كما دخل فلا بأس من ذلك ولكنه سيجىء كما جاء فى خطاب حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ليدرس الشئون الاجتماعية وكل خوفى من هذه الدراسة، لأنه لا يستطيع دراسة هذه الشئون إلا باتصاله بالعمال وبثه بينهم روح الشيوعية (ضجة).

.....

الرئيس:

لقد تكلم الآن جميع الخطباء الذين طلبوا الكلمة ولكن بعض الذين تكلموا يريدون إعادة الكرة.

أصوات بقفل باب المناقشة..

الرئيس:

تقدم اقتراح من عشرين عضوا بطلب إقفال باب المناقشة.. فهل يعارض أحد فى ذلك؟

أصوات: كلا.

الرئيس:

إذن يقفل باب المناقشة. والآن أتلو على حضراتكم ما قدم من الاقتراحات. تقدم اقتراحان أحدهما من حضرة عبدالرحمن عزام أفندى وحفنى محمود بك ونصه:

«نقترح أن تعيد الحكومة النظر فى مسألة المستر سكلا تفالا وأن تسمح له بالدخول فى القطر المصرى إذا تعهد بألا يتكلم وبألا ينشر الدعوة الشيوعية فى مصر»..

يخيل إلى أن هذا الاقتراح غير مناسب فى صيغته لطبيعة الاستجواب لأن الاستجواب ينتهى بقرار من نوع آخر وأظن أن الأقرب إلى ذلك هو الاقتراح الثانى المقدم من حضرة محمد صبرى أبو علم أفندى وهذا نصه:

«المجلس بعد سماع بيانات حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يكتفى بإثباتها وينتقل إلى جدول الأعمال».

فهل توافقون على هذا الاقتراح الأخير..؟

وافق الحاضرون بالإجماع ما عدا أربعة أعضاء.

(*) وردت فى المضبطة «ولمساعدة» وطلب صاحب الكلمة فى الجلسة التالية تصحيحها إلى «وبمساعدة».

وثائق وزارة الخارجية البريطانية

«سرى»

رقم الملف ١٠١

التاريخ: ١٩٢٧/٧/٢٦

ملخص

لترجمة مقال منشور فى جريدة «بندر إسلام» الملاوية الصادرة فى ٤ يوليو ١٩٢٧ بعنوان «عصبة النضال ضد الإمبريالية ومن أجل التحرر الوطنى»

تحدث المقال عن العصبة ونشاطها وعن تقرير السكرتارية العالمية حول النشاط الذى قامت به خلال الفترة بين شهرى فبراير ومايو ١٩٢٧.

ويتضمن المقال معلومات تقول إن السيد مظهر البكرى قد اقترح تكوين فروع لهذه العصبة فى كل البلدان العربية على أن تبذل جهود بعد ذلك لتوحيد هذه الفروع وتكوين قيادة مركزية عربية لها ويمكن أن يطلق عليها اسم «عصبة تحرير البلدان العربية».

كذلك اقترح السيد بكرى أن يعقد مؤتمر عربى للنضال ضد الإمبريالية فى القاهرة وذلك بهدف تعزيز النضال العربى ضد الاستعمار.

وقال إنه قد تم الاتصال بالفعل بعدد من الشخصيات المصرية لبحث الأمر معها ومن بين هذه الشخصيات التى تم الاتصال بها عضو فى البرلمان(*).

وسوف يدعى إلى هذا المؤتمر أيضا مندوبون من الصين ونيوزلاندا وإندونيسيا وإنجلترا والهند.

(*) يعتقد أنه حافظ رمضان – لأن العصبة كانت على اتصال به وكان فى هذه الفترة عضوا فى البرلمان.